الأمم المتحدة

A/ES-10/PV.13

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الاستثنائية الطارئة

الجلسة **١٣**
الأربعاء، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري ..... (فنلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعلن افتتاح الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة عملا بقرار الجمعية العامة دإط-٦/١٠ المؤرخ ٩ شباط/فبراير ١٩٩٩، الذي قررت الجمعية العامة بموجبه

”رفع الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة مؤقتا والإذن لرئيس أحدث جمعية عامة باستئناف جلساتها بناء على طلب من الدول الأعضاء“.

وفي هذا الصدد، أود أن أسترعي انتباه الوفود إلى الوثيقتين التاليتين: الوثيقة دإط-٣٦/١٠ وهي تتضمن رسالة مؤرخة ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ موجهة من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة يطلب فيها، بالنيابة عن الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة. الوثيقة دإط-٣٧/١٠ وتتضمن رسالة مؤرخة ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ من القائم بالأعمال بالنيابة لبعثة جنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة بوصفه رئيسا لمكتب تنسيق حركة بلدان عدم الانحياز ينقل بموجبها تأييد الحركة للطلب المقدم من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية لاستئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة.

ووفقا للمادة ٦٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة سيعمل رئيس ونواب رئيس الدورة الخامسة والخمسين بنفس الصفة في الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة.

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تقرر أن تتولى لجنة وثائق التفويض للدورة الخامسة والخمسين نفس المهمة في الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة؟

تقرر ذلك.

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (دإط-٣٨/١٠ وإضافة ١)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تمشيا مع الممارسة المتبعة، أود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة دإط-٣٨/١٠، التي تتضمن رسالة موجهة إلى الأمين العام يحيط فيها علم الجمعية العامة بأن هناك ١٦ دولة عضو عليها

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178.

متأخرات في دفع اشتراكاتها المالية للأمم المتحدة وفقا لأحكام المادة ١٩ من الميثاق جاء فيها ما يلي:

وأود أن أذكر الوفود أن المادة ١٩ من الميثاق جاء فيها ما يلي:

”لا يكون لعضو الأمم المتحدة الذي يتأخر عن تسديد اشتراكاته المالية في الهيئة حق التصويت في الجمعية العامة إذا كان المتأخر عليه مساويا لقيمة الاشتراكات المستحقة عليه في السنتين الكاملتين السابقتين أو زائدا عنها“

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما على النحو الواجب بهذه المعلومات؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أسترعي اهتمام الجمعية العامة إلى الوثيقة دإط-١٠/٣٨/إضافة ١. وفي الرسالة الواردة في تلك الوثيقة، يحيط الأمين العام علم الرئيس بأنه منذ إصدار رسالته الواردة في الوثيقة دإط-١٠/٣٨، سددت هايتي الدفعة اللازمة لتخفيض متأخراتها إلى ما دون الحد الوارد في المادة ١٩ من الميثاق.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما على النحو الواجب بالمعلومات الواردة في الوثيقة دإط-١٠/٣٨/إضافة ١؟

البند ٥ من جدول الأعمال (تابع)

الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة

السيد القدوه (المراقب الدائم لفلسطين): في وقت اعتقدنا فيه جميعا أن المجتمع الدولي يقف على طريق النجاح في تصفية الاستعمار وبقايا الاحتلال الأجنبي، يقف الاحتلال الإسرائيلي لأرضنا الفلسطينية ولشعبنا الفلسطيني كظاهرة فريدة استمرت بعناد أكثر من ثلاثة وثلاثين عاما. والأسوأ من ذلك أن يقترن هذا الاحتلال بمسلك استعماري واضح من خلال النقل غير الشرعي لسكان قوة الاحتلال إلى الأرض المحتلة ومحاولة استعمار هذه الأرض. إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي تعتبر في هذا الوقت قوة احتلال وهي فوق ذلك تقرن احتلالها بذلك المسلك الاستعماري الواضح.

هل تقف البشاعة عند هذا الحد؟ تشير تجربة الاحتلال الإسرائيلي للشعب الفلسطيني أن هناك ما هو أبشع. وهو اقتران الاحتلال والاستعمار بالاستخدام المفرط وغير المبرر للقوة من قبل قوات الاحتلال في الكثير من الأحيان بما يؤدي إلى سقوط أعداد هائلة من الضحايا من أفراد الشعب. قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية خلال الأسابيع الثلاثة الماضية بقتل أكثر من تسعين شهيدا فلسطينيا وجرح أكثر من ثلاثة آلاف شخص الكثير منهم في حالة خطرة. ثلث هؤلاء القتلى والجرحى من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ثمانية عشر عاما. لقد استخدمت قوة الاحتلال خلال ذلك حتى الأسلحة الثقيلة وطائرات الهليكوبتر وتعمدت في الكثير من الأحيان إيقاع هذا القدر الكبير من الضحايا والخسائر في أوساط شعبنا.

وفوق كل هذه البشاعة تحاول إسرائيل، قوة الاحتلال أن تقرن كل ما سبق بمحاولات حثيثة، لوضع اللوم على الجانب الفلسطيني. لوضع اللوم على أولئك الذين تم قتلهم وجرحهم. يجب نسيان الاحتلال، ويجب نسيان المسلك الاستعماري، يجب نسيان الأسلحة الثقيلة ويجب نسيان العدد الكبير من الضحايا الفلسطينيين بما في ذلك الأطفال. ويجب أن يلام الجانب الفلسطيني لأنه تجرأ على الصراخ. يجب أن يلام الشعب الفلسطيني لأنه عبر عن غضبه واستيائه بالتظاهر ورمى جنود الاحتلال بالحجارة. ويمكن حتى اتهامه بأمور تنم عن عنصرية تفكير قوة الاحتلال ليس

أقلها أن الشعب قد تم تحريضه وأن القيادة تتعمد دفع أطفالنا ليقتلوا بالنيران الإسرائيلية.

لكم أن تتخيلوا إذن حجم المأساة التي يعيشها شعبنا ولكم أن تتخيلوا حجم ما يشعر به من غضب وألم وإحباط. خصوصا أن كل ذلك يحدث بعد عدة سنوات من ابتلاع معاناتنا حرصا على استمرار عملية السلام وأملا بالوصول إلى واقع مختلف بدون مستعمرات وبدون قيود على التنقل والحركة في ظروف معيشية أفضل، وصولا إلى الدولة الفلسطينية والتعايش بينها وبين إسرائيل. إلا أن شعبنا يتساءل الآن عما إذا كان هذا هو السلام وما هو إذن الاحتلال وما هي إذن الحرب؟

إن الأحداث المأساوية الأخيرة بدأت يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر الماضي بالزيارة الملعونة التي قام بها آريل شارون ذو السجل المعروف إلى الحرم الشريف، أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، في القدس الشرقية المحتلة، ثم ما تلا ذلك في اليوم التالي عندما اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي الحرم وهاجمت المصلين الأبرياء. لقد رأى شعبنا كل ذلك كعدوان صارخ على مقدساته وكمقدمة لخطوات أخرى تستهدف تقويض حقوقنا وربما إقامة حقائق أخرى غير شرعية في القدس الشرقية من قبل قوة الاحتلال. في مواجهة ذلك عبر شعبنا جميعه عن رفضه لذلك وعن رفضه للاحتلال وعن إصراره على الدفاع عن مقدساتنا الإسلامية والمسيحية وعروبة القدس الشرقية وعن إصراره على إنجاز حقوقه الوطنية بما فيها بناء دولتنا المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وفي مواجهة الاحتجاج الفلسطيني قامت إسرائيل، قوة الاحتلال، مستخدمة آلتها الحربية الضخمة بشن حملة قمع دموية ضد شعبنا تخللها العديد من حالات القتل المتعمد بما في ذلك قتل عدد كبير من الأطفال وإحداث جراح خطيرة ومعاناة كبرى لدى المدنيين، بشكل متعمد أيضا. ناهيك عن القول إن ذلك يشكل انتهاكات كبيرة وخطيرة لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب وأن بعض ما حدث يشكل جرائم حرب وفقا للاتفاقية.

بالإضافة لما سبق قامت إسرائيل أيضا بفرض قيود شديدة على حرية حركة الأفراد والبضائع وأغلقت المعابر الدولية ومطار غزة الدولي وفرضت باستخدام الدبابات والأسلحة الثقيلة الأخرى حصارا شديدا على المدن الفلسطينية وعلى العديد من القرى والمواقع الفلسطينية الأخرى.

لماذا كل هذه الوحشية والشراسة من قبل إسرائيل؟ نحن لم نتأكد بعد، إذ يصعب تصور أي سبب يبرر هذه الأعمال. ولكن من الجائز أن تكون القيادة السياسية الإسرائيلية قد اعتقدت أنها بهذا ستحطم الإرادة السياسية للشعب وللقيادة الفلسطينية بهدف فرض تنازلات غير مقبولة في عملية السلام. من الجائز أن تكون القيادة السياسية الإسرائيلية قد استنتجت أنه لن يكون لها مستقبل ما لم تخلق واقعا جديدا في إسرائيل تحاول على أساسه إقامة حكومة موسعة. من الجائز أن بعض الضباط لأسبابهم الخاصة هم المسؤولون عن استخدام هذا القدر الهائل من القوة. كلها احتمالات بشعة ولا أعتقد أن هناك أي احتمال آخر يقل بشاعة.

حاولت إسرائيل، قوة الاحتلال، في محاولة لصرف الأنظار عن حقيقة ما يجري، التركيز على قيام بعض أفراد الشرطة ومسلحين آخرين بتبادل إطلاق النار مع قوات الاحتلال الإسرائيلية. في الواقع لم تطلق طلقة واحدة من قبل الجانب الفلسطيني على الأقل خلال الأيام الثلاثة الأولى للحملة الدموية الإسرائيلية. وحتى بعد ذلك استخدمت

بعض الأسلحة الفردية فقط بعد الصدمة الكبيرة التي سببتها الشراسة الإسرائيلية، ومنذ ذلك الوقت، وحتى هذه اللحظة، وبالرغم من كل ما جرى، لم تحدث اشتباكات شاملة أو حتى واسعة من قبل الشرطة الفلسطينية مع قوات الاحتلال الإسرائيلية. يجب أن نتذكر أيضا الوجود غير الشرعي للمستعمرين الإسرائيليين وأن معظم هؤلاء المتطرفين مسلحون بأسلحة مقدمة من الجيش الإسرائيلي وهي تفوق القليل الموجود لدى الجانب الفلسطيني. لقد ارتكب هؤلاء المستعمرون الموجودون على أرضنا بشكل غير شرعي بشاعات كثيرة ضد شعبنا. يجب إيقاف هؤلاء ويجب أن تتم محاسبتهم والأهم يجب إنهاء وجودهم الاستعماري ومغادرتهم الأرض الفلسطينية.

أريد الآن أن أتناول خطأين تم ارتكابهما من بعض المدنيين الفلسطينيين الغاضبين وكان يجب عدم حدوثهما بالرغم من كل شيء. الأول متعلق بقبر يوسف قرب مدينة نابلس وما تعرض له من تخريب. لقد حولت إسرائيل هذا المكان خلال الأعوام الماضية إلى ثكنة عسكرية، وخلال الأيام التي سبقت الانسحاب الإسرائيلي منه سقط ثمانية عشر قتيلا فلسطينيا حول المكان وهو الأمر الذي يفسر رد الفعل الغاضب للسكان هناك. ومع ذلك فقد قمنا بوضوح بإدانة ما حدث وصدرت التعليمات الفورية بإصلاح المكان وهو ما تم فعلا. لقد حافظنا على هذا المكان سنوات طويلة قبل الاحتلال وبعده، ولا يوجد أي تغيير في موقفنا هذا. نحن نتوقع أن تقوم إسرائيل بنفس الشيء، مثلا فيما يتعلق بالجامع التاريخي الذي حرقه إسرائيليون في مدينة طبريا.

الثاني متعلق بالجنديين الإسرائيليين اللذين قتلهما بعض الأفراد الذين اقتحموا قسم الشرطة في مدينة رام الله بالرغم من محاولات الشرطة حماية الجنديين. لقد كانت لدى هؤلاء الأفراد أسباب قوية للاعتقاد بأن الجنديين ينتميان لوحدة عسكرية خاصة تسمى وحدة المستعربين، وهي وحدة قامت في السابق بالتسلل إلى الأرض الفلسطينية وارتكاب العديد من الأعمال الوحشية ضد الفلسطينيين بما في ذلك عمليات القتل الفوري ضد الأفراد. ويصعب للغاية تصديق الرواية الإسرائيلية حول جنديين ضلا الطريق وصولا إلى قلب مدينة رام الله بالرغم من الوضع القائم والحواجز الإسرائيلية المحيطة بالمدينة. بالرغم من ذلك فقد أدنَّا بقوة قتل الجنديين وأكثر من ذلك فقد صدرت التعليمات بالعثور على مرتكبي هذا العمل، لأن هذا العمل غير قانوني ولا ينسجم مع قيمنا.

هذه المسائل أو حتى غيرها لا يمكن أن تغير من الطبيعة الثابتة لكل ما يحدث. وهي استخدام القوة بشكل مفرط وغير مبرر من قبل قوة الاحتلال وارتكاب قوات الاحتلال للكثير من الفظاعات ضد شعب بأكمله يعبر عن غضبه واستيائه من الاحتلال ويحاول الدفاع عن مقدساته.

هناك مسألة لا بد من أن تتوقف عندها الجمعية العامة لأهميتها وخطورتها. وهي الشراسة التي استخدمتها قوات الشرطة الإسرائيلية ضد المتظاهرين من العرب الإسرائيليين في إسرائيل نفسها والتي نتج عنها خمسة عشر قتيلا ومئات الجرحى. لقد عبَّر هؤلاء عن غضبهم ورفضهم لما تقوم به قوة الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس وعبرَّوا عن تضامنهم مع إخوتهم هناك غير أن الحكومة الإسرائيلية واجهت هذا باستخدام القوة القاتلة وبطريقة لا تختلف كثيرا عن تصرفاتها كقوة احتلال. إن ما حدث يعيد إلى الذهن التساؤلات الكثيرة حول ما يسمى الديمقراطية الإسرائيلية وحول طبيعتها وما إذا كانت تنطبق على كل مواطنيها.

لقد قام مجلس الأمن الدولي بالتعامل مع الأحداث الدموية في الأرض الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس بجدية كبيرة. وقام عدد كبير من الدول الأعضاء من خلال

مشاركتها في مداولات المجلس بإضفاء المزيد من الأهمية والجدية على أعمال المجلس. وقد استطاع المجلس بالفعل وبالرغم من الصعوبات التي واجهها وبعد عدة أيام، أن يعتمد قرارا هاما للغاية هو القرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠) في السابع من تشرين الأول/أكتوبر الحالي. لا بد لنا هنا من شكر أعضاء المجلس وبشكل خاص شكر رئيس المجلس لهذا الشهر. ولا بد لنا كذلك أن نشكر أعضاء المجلس الأعضاء في حركة عدم الانحياز وأصدقاءهم على تبنيهم للقرار وإصرارهم على ضرورة قيام المجلس بتحمل مسؤولياته.

وبالرغم من اعتماد القرار لم يتغير الوضع على الأرض و لم تلتزم إسرائيل قوة الاحتلال بأي من أحكام القرار. ثم جاء التصعيد الإسرائيلي الخطير بما في ذلك قصف بعض المواقع في رام الله وغزة الذي حدث في الثاني عشر من تشرين الأول/أكتوبر والذي جاء مشابها لإعلان حالة حرب ضد الشعب الفلسطيني. عندها ذهبنا للمجلس مرة أخرى ودعونا المجلس لاتخاذ قرار فوري لإيقاف التدهور ومنع انزلاق المنطقة برمتها إلى المواجهة الشاملة. للأسف لم ننجح في ذلك حيث قام أحد الأعضاء الدائمين بإعلان موقف داخل المجلس وخارج الأمم المتحدة بأنه سيمارس حق النقض ''الفيتو'' على أي مشروع قرار يتم التقدم به وبغض النظر عن المحتوى. معنى هذا بوضوح أن المجلس لن يمكَّن من اتخاذ أي إجراء. عندها لم نجد نحن و لم تجد المجموعة العربية بدا من طلب استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة وفقا لصيغة ''الاتحاد من أجل السلام'' للنظر في هذا الوضع الخطير وفي ''الأعمال الإسرائيلية غير الشرعية في القدس الشرقية المحتلة وفي باقي الأرض الفلسطينية المحتلة''. بعد ذلك قام مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز وبالإجماع بدعم الطلب العربي وهو الأمر الذي نقدره بشكل كبير.

الحدث الجديد هنا هو انعقاد قمة شرم الشيخ في السادس عشر والسابع عشر من هذا الشهر. نحن نقدر عاليا الجهود التي بذلت من أجل انعقاد هذه القمة ونعبر عن شكرنا للبلد المضيف، مصر الشقيقة ولكافة المشاركين غير الطرفين المعنيين. لقد مثلت القمة وقبلها اجتماعات باريس، وشرم الشيخ التي قاطعتها إسرائيل – مثلت جميعها محاولات جادة لإنقاذ الوضع، وربما لاحقا لإعادة الحياة إلى عملية السلام، وهي محاولات تستحق منا جميعا الدعم والمساندة. غير أننا يجب أن نلاحظ في نفس الوقت أنه لم يصدر عن القمة بيان ختامي موقع إضافة إلى وجود بعض الغموض في التفاهمات التي تم التوصل إليها. هناك أيضا القلق الدائم الناتج عن التجربة السابقة من عدم التزام إسرائيل بأي شيء يتم الاتفاق عليه.

يبقى من المهم إذن أن نرى ما الذي سوف يحدث على الأرض خاصة بالنسبة لسحب الدبابات والأسلحة الثقيلة ورفع الحصار عن الأرض الفلسطينية ومدنها والخطوات الأخرى باتجاه العودة إلى وضع ما قبل الأزمة الحالية. لن يكون هناك مَن هو أكثر سعادة من الشعب الفلسطيني إذا توقفت هذه الأحداث الدامية وإذا ما تم إنهاء الاحتلال والتوصل إلى سلام شامل ودائم. ونحن، من جانبنا، سنبذل جهدنا لإنجاح تفاهمات شرم الشيخ ولكننا نريد أن نرى ما الذي ستفعله إسرائيل. ونحن نعتقد أن العالم أيضا يريد أن يرى، وسيبقى مراقبا للوضع عن كثب.

إننا سوف نراجع مشروع القرار الذي تقدمنا به إلى الجمعية العامة وذلك بالتشاور مع الأطراف المهتمة على ضوء هذه التطورات وما سيحدث في الساعات القادمة ونأمل عندها أن نحصل كما هي العادة دائما على دعم الجمعية وتأييدها.

إننا نرحب بمشاركة الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان ممثلا عن المنظمة الدولية في أعمال شرم الشيخ ونرحب بكل الجهود التي بذلها خلال زيارته للمنطقة. ونحن نأمل أن يقود ذلك إلى مشاركة فاعلة للأمم المتحدة في آلية التحقيق في الأحداث التي جرت والتي دعا إليها القرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠) واتفقت عليها الأطراف في شرم الشيخ. إننا نعتقد أن التشكيل السريع لهذه اللجنة والبدء الفوري في عملها سيكون له أثر فعال في إنهاء الوضع الذي نتج خلال الأسابيع الثلاث الماضية. ونحن أيضا نأمل أن يقوم الأمين العام بإطلاع الجمعية العامة على نتائج زيارته وجهوده بعد وصوله إلى نيويورك مباشرة ونتطلع للاستماع إليه يوم الجمعة القادم.

نشكركم جميعا ونشكرك سيدي الرئيس، بشكل خاص، على انعقاد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة ونتطلع لدعمكم. ونتطلع أيضا إلى وضع أفضل في بلدنا فلسطين وفي المنطقة بشكل عام. إن شعبنا يريد الحياة بدون احتلال. يريد الاستقلال. يريد بناء دولته. ويريد عضوية الدولة في الأمم المتحدة، تماما مثل غيره من شعوب العالم.

السيد لانكري (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): للمرة الثانية خلال أسبوعين تُضطر إحدى هيئات الأمم المتحدة إلى النظر في الحالة الخطيرة التي نواجهها حاليا في الشرق الأوسط. ونأمل أن ينجح البيان الذي صدر في شرم الشيخ هذا الأسبوع في إعادة الهدوء والسكينة إلى هذه المنطقة. بيد أنني يجب أن أشير إلى أن مداولات هذه الدورة الاستثنائية تهدد بالخطر روح الإعلان المذكور وتتعارض معها، ومن المحتمل أن تؤدي إلى تفاقم الحالة والإضرار بالجهود الجاري بذلها لإنهاء العنف.

ومع أن من المهم أن نواصل التركيز على المستقبل وأن نعزز روح عملية السلام، أرى لزاما عليَّ أن أتكلم بالنيابة عن حكومتي وعن شعبي بشأن أحداث الأسابيع القليلة الماضية.

هذه الأحداث، التي صورتها وسائط الإعلام تصويرا دقيقا ومأساويا للغاية، تنادينا على الصعيدين الشخصي والسياسي؛ على الصعيد الشخصي بسبب المأساة الإنسانية الهائلة التي تكشفت، وإنما أيضا على الصعيد السياسي لأن هذه الأحداث تعرض للخطر مستقبل السلام والاستقرار في إسرائيل والشرق الأوسط.

وأنا على ثقة من أننا جميعا ندرك الآن أن الجماهير الغاضبة قامت يوم الخميس الماضي بسحل اثنين من جنود الاحتياط الإسرائيليين بعد أن ضلا طريقهما إلى داخل بلدة رام الله الخاضعة للسيطرة الفلسطينية قبضت الشرطة الفلسطينية على الجنديين واقتادتهما إلى مركز قيادتها. فقام جمهور عنيف من الفلسطينيين بعد تعقب الجنديين إلى المخفر بإلقاء الحجارة على المبنى ثم شُرع في تعذيب الجنديين حتى الموت، وقام ببتر جثتيهما والتمثيل بهما بحيث يستحيل التعرف عليهما. وراقب العالم بأسره في اشمئزاز جثة أحد الجنديين يُلقى بها من النافذة، بينما يستعرض الفلسطينيون بفخر أيديهم الملطخة بالدماء والجماهير المسعورة تتسابق على شرف توجيه ضربة أخرى إلى جثة الجندي الهامدة. وأن وقوع هذا العمل البشع داخل مبنى رسمي تابع للسلطة الفلسطينية ما من شأنه إلا أن يسهم في تدهور الثقة المتبادلة التي عملنا كل هذه السنوات من أجل بنائها.

وأرى من الأمور التثقيفية الإشارة في هذه الظروف إلى الفرق بين ردود فعل كل من الإسرائيليين والفلسطينيين تجاه خسائر الجانب الآخر. فقد كان الإسرائيليون مع كل جنازة حافلة بمناظر الأقارب المعذبين ومعاناتهم الأليمة يعربون عما يشعرون به من الأسى والأسف لمصرع الفلسطينيين المأساوي. وخلال مداولات مجلس الأمن في

الأسبوع الماضي، أعربت عما شعرت به وشعر به الشعب الإسرائيلي من الحزن العميق مشاركة للفلسطينيين فيما أصابهم من نكبات.

وعلى النقيض من ذلك تماما بلغ التهور بزميلي الموقر، ممثل فلسطين الدائم، السفير ناصر القدوة أن يدافع في بيان أوردته وكالة رويتر في الأسبوع الماضي عن مقتل الجنديين الإسرائيليين في رام الله، قائلا:

> ”إن كمية الغضب ... الإحباط ... الألم لا تصدق. وفي اعتقادنا أن للفلسطينيين الحق في أن يشعروا بذلك، ومن المفهوم تماما أن يكون رد فعلهم بطريقة ربما لا تكون مقبولة في الظروف العادية“.

وأجدني مضطرا لإبلاغ شريكي الفلسطيني في السلام أن من غير المفهوم كيف يمكن لأفراد من البشر أن يرتكبوا عملا بهذا القدر من الوحشية، وأن يبتهجوا على هذا النحو المفزع بالإجهاز على الأرواح ويُبدوا هذا الفخر وانعدام الإحساس أمام جمهور المشاهدين المروعين في أرجاء العالم. فلن يحل السلام طالما ظل القيام بأفعال كهذه ممكنا، وما دام كبار المسؤولين الفلسطينيين لا يعربون عن ندمهم عليها.

وليست عملية السحل الوحشية يوم الخميس أول مرة تتسامح فيها أجهزة رسمية تابعة للسلطة الفلسطينية مع أعمال العنف ضد الإسرائيليين وتشجعها، بل وتشارك فيها مباشرة. فكما سبق أن أشرنا أمام مجلس الأمن وفي رسالتنا الموجهة إلى الأمين العام، شارك أفراد الشرطة وموظفو الأمن وأعضاء الميليشيات المسلحة الفلسطينيون في كثير من الاشتباكات الدموية الأخيرة. كما أطلقت القوات الفلسطينية في حالات عديدة أسلحتها على الجنود والمدنيين الإسرائيليين، في انتهاك صارخ لنص الاتفاقات المبرمة بيننا وروحها على السواء.

وثمة حادث بالذات أثار قدرا هائلا من الغضب والأسى في صفوف الإسرائيليين واليهود والمؤمنين في أنحاء العالم. فقد تعرض قبر يوسف، وهو مكان مقدس لدى كل من اليهود والمسلمين يقع في بلدة نابلس الخاضعة للسيطرة الفلسطينية، في الأسابيع الأخيرة لنيران البنادق والاعتداءات العنيفة من جانب المدنيين وأفراد الشرطة والميليشيات المسلحة الفلسطينيين. وفي محاولة لتخفيف التوتر، أبرم اتفاق في ٦ تشرين الأول/أكتوبر على نقل الجنود الإسرائيليين القائمين بالخدمة في هذا الموقع بصفة مؤقتة على أن تكفل السلطة الفلسطينية استمرار حمايته والمحافظة عليه. وبعد إبعاد الجنود الإسرائيليين، دخل إلى الموقع جمع غفير من الفلسطينيين المهتاجين، ومعهم بعض أفراد الشرطة الفلسطينية، فأشعلوا فيه النار، وقاموا بنهبه، وانتهاك حرمته،وشرعوا في تفكيك هيكل المقبرة التاريخي المقدس. وقد صدم هذا العمل الذي لا يحتمل من أعمال تدنيس المقدسات، الذي عبث بأقدس معتقدات التراث اليهودي، فضلا عن المجتمع المتحضر، وأكثرها عمقا، مشاعر الشعب الإسرائيلي وأثار حنقه. ونحن نُحمّل القيادة الفلسطينية المسؤولية الكاملة عن هذا العمل غير المقبول، بالنظر إلى تحريضها الغوغاء على ارتكاب العنف في هذه المنطقة وتشجيعها لهم.

ولا بد من التشديد مجددا على أن حوادث من هذا القبيل لا تقع اعتباطا. فالسلطة الفلسطينية قد أذنت باستخدام إذاعتها الرسمية بالتلفزيون والراديو لأغراض الإثارة، داعية شعبها لشن الهجمات على المواطنين والجنود الإسرائيليين، بدلا من أن تستخدم وضعها للحيلولة دون العنف وللحث على ضبط النفس.

وعلى سبيل المثال، ظهر في التلفزيون الرسمي للسلطة الفلسطينية يوم الجمعة الماضي، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، الدكتور أحمد أبو حلبية، وهو عضو في مجلس الفتوى التابع للسلطة الفلسطينية، يدعو إلى الجهاد وقتل اليهود. ودعا المسلمين كذلك في نفس الوقت إلى قتل الأمريكيين أينما كانوا. فقال:

''أينما كنتم اقتلوا أولئك اليهود وأولئك الأمريكيين الذين يشبهونهم ويساندونهم. فهم جميعا في خندق واحد ضد العرب والمسلمين''.

ونسبت رويتر إلى حسن عصفور، الوزير بالسلطة الفلسطينية وعضو فريق المفاوضة الفلسطيني، يوم ٩ تشرين الأول/أكتوبر، قوله: ''على كل فلسطيني أن يجعل المستوطنين هدفا له''. وفي اليوم التالي قام بالدعوة إلى تصعيد الصراع في إذاعة صوت فلسطين.

وقد أدلى غيرهما من المسؤولين الفلسطينيين بتعليقات مماثلة، داعين شعبهم إلى الانخراط في أعمال العنف ضد الإسرائيليين واليهود، وإلى شن الحرب لتحرير فلسطين. وقد طالبت إسرائيل الرئيس عرفات مرارا بالوفاء بالتزاماته المفروضة بموجب اتفاقاتنا والتوقف عن جميع أشكال التحريض والدعوة إلى ارتكاب العنف.

وفي تطور آخر مثير للقلق، قامت السلطة الفلسطينية في الأسبوع الماضي بإطلاق سراح عشرات من الإرهابيين السجناء الذين أدانتهم المحاكم الفلسطينية بارتكاب أعمال العنف ضد الإسرائيليين. بل أشارت بعض التقارير إلى أنه لم يبق رهن الاحتجاز في السجون الفلسطينية عضو واحد من أعضاء جماعة حماس الإرهابية.

بل إن أعضاء حماس والجهاد الإسلامي دعوا في اجتماع للوزارة الفلسطينية، وهو عمل يضفي الشرعية على التزامهم المعلن بالإرهاب كبديل للمفاوضات السلمية. وهذا تحرك لا بد أن تفسره العناصر المتطرفة الأخرى على أنه الضوء الأخضر لتجديد الهجمات الإرهابية القاتلة على المدن الإسرائيلية مثلما حدث في شتاء عام ١٩٩٦ والذي لا يزال يؤجج الذاكرة.

وهذه الأعمال جميعها تشير إلى نمط سلوك مزعج من جانب القيادة الفلسطينية. وهي توجه رسالة واضحة إلى شعبها وإلى إسرائيل والآن إلى العالم بأنهم يختارون طريق العنف. ولا بد أن يكون مفهوما أن الحل المتفاوض عليه الذي يرضي الإسرائيليين والفلسطينيين هو وحده الذي يمكن أن يرسي أساس التعايش السلمي.

ومن غير المفهوم أنه على الرغم من التحريض والنداءات المتكررة بالحرب المقدسة ضد إسرائيل، يواصل الفلسطينيون إلقاء اللوم كله على التصاعد على إسرائيل. وطوال الأوضاع المتفجرة في الأسابيع القليلة الماضية مارست إسرائيل أقصى درجات ضبط النفس في ردها على الاستفزازات الفلسطينية. وفي التعامل مع سد الصخور وقنابل المولوتوف يرد الجنود الإسرائيليون بأسلوب محسوب وبكل الاحتياطات التي تتخذ لمنع الخسائر في الأرواح. أما الادعاءات بأن إسرائيل تستخدم ''القوة المفرطة'' في هذه المواجهات فهي ادعاءات باطلة من أساسها. إذ لا توجد دولة على ظهر الأرض تتساهل أمام هذه الاعتداءات العنيفة التي تهدد الأرواح ضد مواطنيها ولا ترد بالمثل. والأهم من ذلك، هل ثمة شك بعد شهود الإعدام الوحشي لجنديين إسرائيليين، في أن الغوغاء الفلسطينية الغاضبة تشكل تهديدا فعليا وفوريا لحياة البشر؟

وبالمثل، فعند الهجوم على مقر الشرطة الفلسطينية في رام الله، حيث قتل الجنديان الإسرائيليان بضراوة، اتخذت أقصى الاحتياطات للتقليل إلى أدنى حد من الخسائر في الأرواح. فلم تكتف قوات الدفاع الإسرائيلية باتخاذ

الخطوات لمنع الإضرار بالمناطق المحيطة بل ذهبت إلى أبعد من ذلك فصدرت الإنذارات مقدما للسلطة الفلسطينية بإخلاء المباني. ورغم هذه الاحتياطات الشديدة أصر المراقب عن فلسطين على تصنيف هذه الأفعال على أنها ''تصل إلى حد إعلان ... الحرب'' في رسالته المؤرخة ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ (A/55/474)، وأشار مخطئا إلى ''خسائر فادحة في أرواح الفلسطينيين'' وأود أن أشير مؤكدا إلى أنه لم يقتل أي فلسطيني في الهجوم المحدد على مركز الشرطة في رام الله.

ولا بد لي من التأكيد بشدة على أن إسرائيل لم تعلن الحرب إطلاقا على الشعب الفلسطيني وليس لهذا الادعاء أي أساس من الصحة. ولما كان ضبط النفس واضحا تماما لدينا فلا مصلحة لإسرائيل أبدا في إلحاق آلام أو أضرار بجيراننا، وليس من مصلحة أي أحد أن يصور السيد القدوة الحالة بهذه الطريقة. ثم إن المرء لا يحتاج إلا إلى إلقاء نظرة على أي صحيفة فلسطينية أو برنامج تلفزيوني فلسطيني كي يحدد من الذي يعلن الحرب وعلى من.

وبالإضافة إلى ذلك سمحت إسرائيل وسوف تسمح بمرور المعونة الإنسانية إلى الفلسطينيين في أراضيهم، بما في ذلك المعونة القادمة من بلدان ليست لها روابط دبلوماسية رسمية مع إسرائيل. والمقصود بإجراءات إسرائيل ليس الضرر وإنما الحفاظ على النظام في المنطقة، وهي تتفق تماما مع القانون الدولي. وبينما نأسف أشد الأسف للخسائر التي حدثت في الأرواح فإننا نحتفظ بحقنا – أو في الواقع التزامنا – كدولة ذات سيادة في أن نحمي شعبنا.

وأخيرا تجب الإشارة إلى أن العنف الحالي يأتي في أعقاب تنازلات إسرائيلية غير مسبوقة في عملية السلام. ففي مؤتمر قمة كامب ديفيد تجاوز رئيس الوزراء، باراك ما كانت أي حكومة إسرائيلية سابقة مستعدة للنظر فيه، ناهيك عن تقديمه، بغية التوصل إلى تسوية دائمة مع الفلسطينيين. وردت السلطة الفلسطينية على هذا الانفتاح بالعنف والاستفزاز بدلا من المفاوضات الجادة والمتأنية. فهذا انتهاك صارخ للبيان الثلاثي الصادر في ختام مؤتمر القمة ذاك، الذي اتفقت الأطراف فيه على

> ''توفير بيئة تفاوض خالية من الضغوط والتخويف والتهديد بالعنف''.

وثمة مسألة جانبية هي أنني أقدم مذكرة إجرائية بشأن عقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة. فالأساس الرسمي لعقد دورة استثنائية طارئة وارد في القرار ٣٧٧ ألف (د – ٥) الذي اعتمدته الجمعية العامة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠، وفي النظام الداخلي للجمعية العامة المعدل بمرفق ذلك القرار. فالقرار ينص على ثلاثة شروط يجب أن تُستوفى لعقد هذه الدورة. وهي: أولا، وجود حالة تهدد السلم أو حدوث عدوان؛ وثانيا، عجز مجلس الأمن بسبب عدم التوصل إلى إجماع أعضائه الدائمين، عن الوفاء بمسؤوليته عن السلم والأمن؛ وثالثا، عدم عقد دورة عادية للجمعية العامة في وقت ذلك العجز. وواضح للجميع أن الشرطين الأخيرين على الأقل لا ينطبقان على هذه الحالة، ولذا فعقد هذه الدورة يشكل إساءة مشينة للنظام الداخلي.

فلا شيء غير الحل المتفاوض عليه، والذي يتم التوصل إليه في جو خال من العنف، يمكن أن يضع نهاية دائمة لسفك الدماء والاضطرابات في الشرق الأوسط. فنحن نطالب مجددا الرئيس عرفات بأن يأمر قوات أمنه وشعبه بوقف المواجهات والاستفزازات، وبتجريد المليشيات من السلاح كما سبق له الموافقة عليه، وبأن يعيد اعتقال أعضاء حماس وسائر المنظمات الإرهابية التي لا تزال مطلقة السراح. ونطالب السلطة الفلسطينية وكل مسؤوليها بأن يكفوا عن الخطب الملتهبة واستخدام وسائل الإعلام الرسمية

في توجيه رسائل الكراهية والجهاد والدعوة إلى القتل. ونصر على أن تتخذ القيادة الفلسطينية الخطوات الفورية والملموسة لوقف هذه الفتنة وأن تعمل على استعادة السلام والأمن إلى منطقتنا.

(تكلم بالفرنسية)

وأتكلم الآن بالفرنسية التي أرى أنها تمكنني تماما من تلطيف لهجتي ومنطلق تعليقاتي على مشروع القرار الذي يعد الآن والذي يكشف إلى أقصى حد عن نتائج هذه الدورة الاستثنائية الطارئة.

إن مشروع القرار المقترح، فضلا عن أنه متحيز إلى جانب واحد وأنه خلاصة صافية للاستبدادية والظلم والتحيز، يتطلب إدانة انفرادية عنيدة لإسرائيل. والنص بوضعه الحالي لا ينطق بكلمة عن التجاوزات الفلسطينية من أي نوع. فترع أحشاء جنديين إسرائيليين في رام الله في مركز للشرطة الفلسطينية تحول إلى مجزرة، لم يترك أي أثر على التصور النظيف لمشروع القرار هذا. وباستعمال عبارة ستيفان مالارمي، فهذه حتى في هذه الحالة، أيا كانت اللغة غير السليمة لمشروع القرار صفحة ''يحميها نصوعها''.

وحتى التدنيس المخزي لقبر يوسف في نابلس أو المعبد القديم في أريحا لم يكن كافيا لإلقاء اللائمة على فلسطينيين. والإصرار في مشروع القرار على التزام الصمت تجاه الأعمال الوحشية التي تمت في رام الله وتجاه الاعتداءات على الأماكن المدنية والدينية في نابلس وأريحا يشكل فيما يبدو تبنيا ضمنيا لموقف الفلسطينيين وقيادتهم.

وهذا الصمت – المعتم بقدر ما هو كاشف – يكسب الغرائز الفطرية والرغبات في تدنيس المقدسات هالة من الاحترام، ومن الواضح أن هذا الصمت المفعم بالدلائل سيعزز مهنة الرئيس عرفات الجديدة بوصفه القائد الروحاني الأعلى الذي أسند لنفسه صفة المتحدث باسم بليون مسيحي وبليون مسلم.

لكن هذا الصمت ذاته يبدو لنا بالغ الضرر لروح السلم والمصالحة، وحيث أنه يعني ضمنا الاستسلام القائم على العجز في مواجهة هذا الأعمال الفلسطينية البالغة الخطورة، فإنه يثير خطر انغلاق الإسرائيليين على أنفسهم مدة طويلة مدفوعين في ذلك برغبة فطرية في البقاء على قيد الحياة وبإحساس بالاضطهاد نظرا لما يشكله من ظلم بائن بالنسبة للإسرائيليين.

وفي حين أن توجيه هذا القدر الكبير من هذا النوع من القذف المتحيز لجانب واحد إلى إسرائيل يعفي الفلسطينيين من المسؤولية عن أعمال مروعة، فإنه لا يخدم السلام ويشكل إجحافا من حيث النص والروح.

ومن ثم، فإننا نرفض رفضا مطلقا مشروع القرار هذا الذي يتعارض في صيغته الحالية وكذلك في روحه بشكل صارخ مع السلام، بيد أن السلم في متناول يدنا. وإن الإنجازات السياسية الملموسة التي أسفرت عنها أوسلو، والخطوط العريضة الواعدة لاتفاق الوضع النهائي التي أدت إليها قمة كامب ديفيد، وبخاصة نسيج الحياة اليومية الذي نسجه الأفراد على مر سبع سنوات لا يمكن أن تقضي عليه أحداث الأسابيع الثلاثة الماضية.

وعلينا نحن، سواء كنا فلسطينيين أو إسرائيليين، أن نتخذ خطوات إيجابية إلى الأمام لنستجمع طاقاتنا الخلاقة وننجز السلام. وهنا في أسفل الهاوية التي سقطنا فيها ينبغي أن يحول اعتراف كل واحد منا بالآخر، الذي أقر في أوسلو، دون انصياعنا إلى أية غريزة تدفعنا إلى إنكار الواحد منا لوجود الآخر.

والاعتراف المتبادل، وهو القوة الدافعة وراء عملية أوسلو، إنما هو عنصر حاسم لصالح السلم في منطقتنا الذي

لا رجعة فيه. والاعتراف المتبادل سيمكننا من أن نتغلب على الانتكاسات المفجعة وأوجه التعارض المؤلمة المتصلة بالانتقال من الفوضى إلى نظام جديد وسيكفل انتصار الحكمة والعقل. ومن خلال الاعتراف المتبادل، سنحول معاناتنا وآلامنا وعذاباتنا إلى هدنات وأحلام تصل بنا إلى السلم والمصالحة.

وينبغي للفلسطينيين والإسرائيليين أن يعتمدوا على أنفسهم وعلى تبادل المساعدات بدلا من مشروع قرار ما يشكل وسيلة للتعبير عن السخط بالنسبة إلى البعض وعن المرارة بالنسبة إلى آخرين، فينبغي أن يتم التوصل إلى السلم وسط أصداء دعوة مشتركة إلى السلام.

وأرجو لهذه الهيئة الرفيعة المكانة، الجمعية العامة، أن تشاهد في المستقبل القريب تحول حواجز الخصومة إلى أجهزة هوائية تردد أصداء التعايش والمصالحة بين الإسرائيليين والفلسطينيين وبين إسرائيل والبلدان التي تقع في منطقتنا.

السيد كا (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أتكلم أمام الجمعية العامة بصفتي رئيسا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، لأن الأحداث المفجعة التي حدثت في الأيام الأخيرة ترغمنا على أن نستأنف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة لنتطرق مرة أخرى إلى الحالة في فلسطين المحتلة المحفوفة بالمخاطر والتي تتطلب أن ننظر فيها على سبيل الأولوية القصوى.

والواقع أن المناطق الفلسطينية منذ أكثر من أسبوعين يجتاحها عنف قاتل. فبعد الزيارة الاستفزازية التي قام بها السيد شارون بصحبة جماعة من أعضاء الكنيست ينتمون إلى حزب الليكود، وبحراسة قوة كبيرة من أفراد الأمن وضباط من الشرطة الإسرائيلية، أصبح تجنب مواجهة دامية أمرا متعذرا، وحدثت إراقة للدماء وإصابات خطيرة وخسائر كبيرة مفجعة في الأرواح: فقد قتل أكثر من ١١٠ أشخاص، معظمهم من الفلسطينيين وأصيب ٣ ٠٠٠ شخص بجراح. هذا هو المشهد المروع الذي ما زال يطاردنا، إلى جانب قتل الأطفال الفلسطينيين الذين كان بينهم أطفال لم يبلغوا الثانية من العمر. فقد ردت قوات الدفاع الإسرائيلية على المظاهرات بقوة غير متناسبة ووحشية وعشوائية، مستخدمة في أحيان كثيرة الرصاصات المعدنية والذخيرة الحية والدبابات وسيارات النقل المصفحة والمروحيات الحربية والقذائف المضادة للدبابات والأعيرة الانشطارية.

ويتعلق مشهد مزعج بشكل مساو بالمستوطنين اليهود الذين يؤذن لهم بالانتقال داخل المدن والقرى التي تخضع لسيطرة السلطة الفلسطينية ويمكنهم استخدام الأسلحة النارية حسب أهوائهم ضد السكان الفلسطينيين العزل.

ومما زاد من الصعوبات التي يواجهها الفلسطينيون ما أقدمت عليه الحكومة الإسرائيلية من إغلاق منهجي للأراضي الفلسطينية، وهو ما شل حركة ٣ ملايين فلسطيني وحال دون مزاولتهم أعمالهم.

وأخيرا، قامت جرافات تابعة لقوات الدفاع الإسرائيلية بحفر خنادق على الطرق لتحول دون الانتقال بين القدس والمدن التي تخضع للسيطرة الفلسطينية.

هذه كلها تدابير غير قانونية تهدف إلى إنزال العقاب الجماعي بشعب ما. أليست أيضا تدابير تنتهك انتهاكا خطيرا حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني؟ وأخيرا، أليست تدابير تمنع شعبا ما من الحصول على ضروريات الحياة الأساسية؟

يجب ألا يغيب عن ذهننا أن الأحداث التي نشاهدها منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر إنما جاءت بوضوح نتيجة لأعمال وتدابير وسياسات إسرائيلية تنتهك نص وروح إعلان المبادئ والاتفاقات التنفيذية اللاحقة، وأود أن أؤكد أيضا أن إسرائيل ما زالت ملزمة بأن تطبق بشكل صارم هذه

الاتفاقات التي وقعت عليها وأحكام اتفاقية جنيف الرابعة المتصلة بحماية المدنيين وقت الحرب لعام ١٩٤٩ ومبادئ القانون الدولي الأخرى.

إن لجنتنا – اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف – وهي تشعر بالقلق إزاء التدهور المتطاول للحالة، وتصعيد العنف، رحبت بارتياح بجميع الجهود التي بذلها المجتمع الدولي لوضع نهاية للعنف وإنقاذ عملية السلام. ورد هذا المجتمع الدولي ذاته على الأحداث بعرض هذه المسألة على مجلس الأمن، الذي اتخذ في ٧ تشرين الأول/أكتوبر القرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠)، الذي طلب بموجبه انتهاء العنف على الفور وأكد أنه من الأهمية بمكان إنشاء آلية بقصد إجراء تحريات موضوعية في الأحداث. كما طالب المجلس بالاستئناف الفوري للمفاوضات في إطار عملية سلام الشرق الأوسط.

واللجنة التي أمثلها استجابت لهذه الأحداث وفي جلستها المؤرخة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمدت إعلانا بشأن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة أعادت التأكيد فيه على أنه يجب أن تستمر الأمم المتحدة في تحمل مسؤوليتها الدائمة بشأن جميع جوانب مسألة فلسطين، بما في ذلك القدس، إلى أن تحس هذه القضية بصورة مرضية، طبقا لقرارات الأمم المتحدة وباحترام للشرعية الدولية، ويتمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف.

وهذا هو السبب في أننا، في اللجنة، ترحب بالدور الهام بصفة خاصة الذي لعبه توا الأمين العام السيد كوفي عنان، ونعرب عن ارتياحنا للجهود التي بذلها لوضع نهاية للعنف والمذابح. ونحن نقدر الخطوات التي اتخذها لإقناع الأطراف بالعودة إلى طاولة التفاوض. كما أننا نثني عليه بحرارة لمساهمته النشطة والبناءة في الجهود الشاملة التي بذلها لاحتواء العنف. ولقد أظهر الأمين العام مرة أخرى نفاذ بصيرته وشجاعته السياسية واستطاع بذلك أن يعطي السلام فرصة جديدة.

كما شاركت اللجنة في القلق الخطير للمجتمع الدولي إزاء آثار تلك المواجهات والخوف من خروجها عن نطاق السيطرة مما يؤدي إلى عواقب لا يمكن تصورها. وتدعو اللجنة الأطراف، ولا سيما الفلسطينيين والاسرائيليين، إلى إظهار أقصى درجة من الإحجام في إجراءاتها في الموقع، ودعم العودة إلى طاولة التفاوض. ونعتقد أن الوقت قد حان – وقد تكون هذه هي الفرصة الأخيرة – لأن يدعم المجتمع الدولي ككل بنشاط الأطراف بتشجيعهم على الاشتراك في حوار ومصالحة. وربما تكون الخلافات بين الاسرائيليين والفلسطينيين عميقة الجذور أو حتى يصعب التغلب عليها، ولكن يتعين علينا جميعا ألا ندخر جهدا في إنقاذ عملية السلام برمتها، والتي تمر هي في مرحلتها النهائية والأكثر خطورة.

وهكذا فإنه ينبغي النظر إلى أعمالنا أمام خلفية من العدالة والشرعية الدولية، كما كرر مجلس الأمن تأكيده في القرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠). وكعضو في هذه المنظمة، تلتزم اسرائيل باحترام وتنفيذ المبادئ المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك المبادئ المبينة في قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. ولاسرائيل الحق في أن تعيش في سلام وأمن، ولكنه يجب عليها أن تربط احتياجاتها الخاصة بحقوق الشعوب الأخرى في المنطقة بالعيش أيضا بكرامة وسلام، واحترام لحقوقهم ومعتقداتهم.

ونحن نشارك في التهاني الموجهة إلى جميع من شاركوا في جهود السلام، ولا سيما رئيس الولايات المتحدة الأمريكية؛ والرئيس المصري مبارك، الذي استضاف القمة في شرم الشيخ؛ ورئيس الاتحاد الأوروبي، والأمين العام للأمم المتحدة. ولكنه يجدر التنويه بصفة خاصة بحضور رئيس

الوزراء باراك والرئيس ياسر عرفات حيث بدونهما لم يكن بالإمكان الوصول إلى اتفاق مصالحة. وبفضل رؤيتهم وقيادتهم، نحرؤ على أن نأمل إنهاء التصعيد في العنف الذي شهدناه في الأيام الأخيرة والتخلص من التوتر في الشوارع وفي قلوب الناس.

وترغب اللجنة في أن تنضم إلى أغلبية أعضاء المجتمع الدولي في مناشدة الحكومة الاسرائيلية، والأحزاب السياسية، وقوات الأمن الإحجام عن اتخاذ أية خطوات جديدة ربما تعقِّد الحالة وتقوض عملية السلام. ويجب على اسرائيل، بوصفها السلطة المحتلة، أن تضمن الاحترام للأماكن المقدسة، وتضمن حماية الفلسطينيين وممتلكاتهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وتحاول، بدون مزيد من التأخير، أن تنفذ بالكامل وبحسن نية الاتفاقات التي أبرمتها بالفعل مع السلطات الفلسطينية بقصد الوصول إلى تسوية عادلة وكاملة ودائمة على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣).

ولا شك أن قمة شرم الشيخ تمثل أحد تدابير بناء الثقة. إنها علامة جديدة على الطريق مصممة أساسا للمساعدة على تخفيف أزمة تهدد بتدمير كل ما تحقق في السنوات الأخيرة في عملية السلام. وإن السماح بضياع الفرصة التي أتاحتها القمة من شأنه أن يكون ببساطة غير معقول ولا يتسم بالمسؤولية من جانب كل هؤلاء الموجودين في جميع أرجاء العالم الذين قاموا، ببصيرة واضحة وشجاعة وصبر، بتخطيط عملية السلام منذ مؤتمر مدريد عام ١٩٩١.

وترحب اللجنة بنتائج قمة شرم الشيخ وتعرب عن الأمل في أن يتم من الآن فصاعدا تحقيق تقدم حقيقي بحيث يسود السلام والاستقرار أخيرا في هذه المنطقة – وهي مفترق طرق التاريخ والحضارة الذي جلب للعالم كثيرا جدا من رسائل السلام والحكمة القيمة.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): قبل ما يزيد عن شهر فقط اجتمع رؤساء دول وحكومات الأمم المتحدة في نيويورك للاحتفال بحلول الألفية. وفي ذلك الاجتماع التاريخي، جددوا التزامهم بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتعزيز التعاون في صون السلم والأمن الدوليين.

ومن ثم فإن حركة عدم الانحياز، وقد استشعرت عجالة الأمر، أيدت بأغلبية ساحقة طلب المجموعة العربية عقد جلسة لاستئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة للنظر في الحالة في الشرق الأوسط. وتؤمن حركة عدم الانحياز إيمانا قويا بأنه لا يزال من مسؤولية الأمم المتحدة الثابتة أن تجعل القضية الفلسطينية شغلها الشاغل حتى تحل بصورة فعالة بجميع جوانبها. وتتعهد حركة عدم الانحياز بالدعم الكامل لجهود الأمين العام الحالية التي يبذلها في السعي إلى إحلال السلام. وهذا يؤكد من جديد الدور الأساسي للأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين.

وتشعر حركة عدم الانحياز بقلق بالغ من الأحداث التي جرت في المنطقة منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر. وفي هذا الصدد، تشجب الحركة استخدام القوة المفرطة من جانب الجيش الإسرائيلي ضد الفلسطينيين، وتعرب عن أسفها للخسائر غير المقبولة في الأرواح، ووقوع أعداد كبيرة من الجرحى والخسائر المادية الفادحة.

ونلاحظ باهتمام شديد نتيجة مؤتمر قمة شرم الشيخ الذي استضافه الرئيس المصري حسني مبارك، ونعرب عن ترحيبنا بمشاركة الأمين العام كوفي عنان، والممثل السامي المعني بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي خافيير سولانا، وزعماء المنطقة والعاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، وكذلك الرئيس الأمريكي بيل كلينتون.

ونعتقد أن مؤتمر قمة شرم الشيخ لا يمثل سوى خطوة في الاتجاه الصحيح، ونعلن عن ترحيبنا بالاتفاق

المتعلق بانسحاب القوات الاسرائيلية ورفع الحصار المضروب على الأراضي الفلسطينية، فضلا عن إعادة فتح مطار غزة الدولي. ونثق في أن هذه التدابير ستقطع شوطا بعيدا في نزع فتيل التوترات وتهيئة الأحوال اللازمة لاستئناف عملية السلام في الشرق الأوسط على وجه السرعة.

وحركة عدم الانحياز مقتنعة بأن إنشاء لجنة محايدة لتقصي الحقائق، تعمل بالتعاون مع الأمم المتحدة وبما يتوافق مع ولاية الأمم المتحدة التي تخولها العمل قيما على السلم والأمن العالميين، من شأنه أن يفيد في منع تكرار هذه الأحداث المأساوية. وفي هذا الصدد، نحض على التنفيذ الكامل والسريع لقرار مجلس الأمن ١٣٢٢ (٢٠٠٠)، الذي اعتمد في الجلسة الطارئة المعقودة في ٧ تشرين الأول/اكتوبر. ونحث المجلس على أن يبقي هذه المسألة الحيوية قيد نظره، وفقا لمسؤوليته الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

وفي مؤتمر قمة رؤساء دول أو حكومات عدم الانحياز الذي عقد في ديربن في عام ١٩٩٨، أكدت الحركة من جديد على انطباق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب – اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ – على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس.

وأصدر مؤتمر الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة المعقود في الأمم المتحدة بجنيف في تموز/يوليه من السنة الماضية بيانا هاما أعلن فيه عن استعداده للانعقاد مرة أخرى إذا ما دعت الحاجة. واتفقت الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة على ضمان احترام الاتفاقية، وفاء بمسؤوليتها الجماعية. وقد نصت على ذلك الفقرة ١ من الأحكام العامة لاتفاقيات جنيف، التي تقول

”تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تحترم هذه الاتفاقية وتكفل احترامها في جميع الأحوال“.

وفي مؤتمر قمة حركة عدم الانحياز كرر القادة تأكيدهم على أن مراعاة هذه الصكوك الدولية من شأنها أن تساعد على تخفيف معاناة جميع الضحايا وتوفير حماية فعالة لهم. وإذ يدرك المجتمع الدولي أن الصراع المسلح يعرض حياة المدنيين للخطر، لا بد له من أن يتخذ تدابير لضمان بذل كل الجهود لزيادة احترام القانون الإنساني الدولي المحدد لحماية المدنيين في وقت الحرب حتى يمكن للمدنيين أن يعيشوا حياة طبيعية قدر الإمكان، ووفقا لقوانينهم، وثقافاتهم وتقاليدهم.

وقضية فلسطين، التي هي بالغة الأهمية بالنسبة لحركة عدم الانحياز، تشكل لب الصراع في الشرق الأوسط. ونيل الفلسطينيين لحقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال أمر أساسي لتحقيق سلام شامل ودائم في الشرق الأوسط. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن التفاوض السلمي هو الطريق الوحيد لضمان السلام والأمن والاستقرار الدائم في المنطقة.

ونحث على وجه الاستعجال جميع الأطراف على التراجع عن الحافة ووقف القتال، وتجديد عزمها على الحوار، وبذل كل ما في وسعها لتهيئة مناخ يفضي إلى التفاوض السلمي. ويجب على كل الأطراف في المنطقة أن تكف عن القيام بأي نشاط من شأنه إثارة المزيد من العنف. وينبغي للجميع اتخاذ أي تدابير لازمة للحفاظ على حرمة الأماكن المقدسة في مدينة القدس، ومنع أي عمل يمكن أن يفسر بأنه تحريض على المزيد من التدمير للأماكن المقدسة.

وفي كارتاخينا في نيسان/أبريل من هذه السنة، كرر وزراء خارجية حركة عدم الانحياز تأكيد ضرورة الامتثال للاتفاقات التي تم التوصل إليها بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وتنفيذها، فضلا عن الوفاء بالالتزامات والتعهدات التي عقدت وفقا لمرجعية مؤتمر مدريد

والمفاوضات التي تلته. وعلاوة على ذلك، أكد وزراء حركة عدم الانحياز من جديد في نيويورك في أيلول/سبتمبر من هذه السنة تصميمهم على العمل بهمة ونشاط لتحقيق سلام عادل وشامل على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٨٣ (١٩٧٣)، وعلى أساس الأرض مقابل السلام.

والحركة يحدوها أمل قوي في أن تبلغ ذروتها عملية السلام بعد انبعاثها من جديد بتسوية نهائية قاطعة في اتجاه قيام دولة فلسطينية مستقلة. وعلى راعيي عملية السلام والمجتمع الدولي بذل كل الجهود لكفالة نجاحها. ونحن نتعهد بالدعم الكامل للمبادرات الحالية الصادرة من بعض الزعماء نحو استعادة عملية السلام في الشرق الأوسط، تلك العملية التي كانت تبشر بالكثير من الخير قبل فترة وجيزة.

واسمحوا لي أن اقتبس من البيان الذي تُلِي في الأمم المتحدة بنيويورك في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي بالنيابة عن الرئيس ثابو مبيكي بوصفه رئيسا لحركة عدم الانحياز بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

> ”ونحن ندعو المجتمع الدولي إلى أن يظل ثابتا في التزامه بدعم سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط وإعمال الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وشعب فلسطين، بل شعوب المنطقة كلها، بحاجة إلى دعمنا لجهودها في إنهاء صراع قض مضجع العالم لعقود كثيرة“.
>
> ”ومن الواضح أن السلام لن يكون له أثر على حياة شعب هذه الأرض القديمة فحسب، وإنما ستتردد أصداؤه أيضا حول العالم. وسيعزز قضية السلم والأمن الدوليين بطريقة أساسية“. (A/AC/183.PV. 249 ، ص ١٠)

وينبغي للجمعية العامة أن تبعث برسالة واضحة إلى الشعب الفلسطيني مؤداها أن مسؤولية الأمم المتحدة فيما يتعلق بمحنته، لن تتناقص حتى تتحقق تسوية عادلة وشاملة. وتتعهد حركة عدم الانحياز بأن تظل مشغولة بهذا الأمر تماما حتى تتحقق تطلعات الشعب الفلسطيني المشروعة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند في هذه الجلسة، ونستمع إلى بقية المتكلمين يوم الجمعة، الموافق ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، على أن تبدأ الجلسة في تمام الساعة الثالثة مساء.

وقد طلب مراقب فلسطين أن يمارس حقه في الرد. هل لي أن أذكّر الأعضاء بأن البيانات التي تقدم بموجب ممارسة حق الرد تقتصر على عشر دقائق للمداخلة الأولى، وخمس دقائق للمداخلة الثانية، على أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة للمراقب الدائم لفلسطين.

السيد القدوة (فلسطين) (تكلم بالعربية): لقد استمعنا للخطاب المؤسف للسيد يهودا لانكري، وبودي أن أتقدم بالملاحظات التالية.

لقد عكس الخطاب نفس الطريقة الإسرائيلية، ونفس المنهج الإسرائيلي في تجاهل جوهر الأمور، محاولا، بالطبع، إعطاء وصف تفصيلي ”جرافيك“ لحدث جزئي معين، وكأن الدم الإسرائيلي يختلف عن الدم الفلسطيني، أو كأن قبر يوسف أهم عند الله من جامع طبرية. لقد حاول الاستماتة في تجميع أكبر قدر من المعلومات التفصيلية غير الهامة، مثل تصريحات لأشخاص لا نعرفهم، ومثل، بالطبع، الهجوم المركز على أشخاص معينين، حتى ولو باستخدام أساليب غير لائقة، مثل اختيار تصريحات جزئية، أو خارج السياق. وسوف أعطيكم مثالا؛ تصريحات السفير ناصر القدوة اليوم ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، والتي جاءت أمام مجلس الأمن في الصباح، والتي اقتبس سفير إسرائيل جزءا منها فقط، وهي التصريحات التي قال خلالها ”أنا لا أريد

الدفاع عن هذا العمل، وأكرر، إنه لا ينسجم مع حضارتنا وقيمنا''. وقد أدليت بنفس التصريح في نفس اليوم لشبكة سي إن إن. غير أن السيد يهودا لانكري لا يريد، ولا يهمه أن يعرف ذلك. وهو ربما كان يتعمد التضليل. وبصراحة، إذا كان الهدف هول التضليل، فلا قيمة، بالنسبة لي، لما يقوله أو لهجومه الشخصي.

تحدث السيد لانكري أيضا عن رسالتنا الموجهة إلى مجلس الأمن، والتي جاء فيها أن أعمال إسرائيل تمثل إعلان حالة حرب على الشعب الفلسطيني، وأن القصف سبّب خسائر ثقيلة. فإذا كان القصف بالهليكوبتر لمواقع فلسطينية، بما فيها موقع ملاصق لمقر القيادة الفلسطينية في غزة ليس إعلان حرب، متى يمكن لنا أن نفهم أن إسرائيل تشن مثل هذه الحرب علينا؟

لقد استخدم السيد لانكري تعبيرات مثل ''هجوم مسدد بدقة – pinpoint attack''. وحيث أنني لم أرتكب مثل هذه الجرائم من قبل، فليسمح لي أن أقول أنني لا أعرف مثل هذا التعبير. كما أنني لا أعرف تعبيرات مثل ''احتلال حميد'' أو ''هجمات عسكرية حميدة''. لكنني أعترف بأني مدين باعتذار صغير للسيد لانكري. فالبعثة الفلسطينية لم يكن يتوفر لديها معلومات دقيقة عن الضحايا، في الوقت الذي كانت تقصف فيه مواقعنا بالهليكوبتر. وإن كانت القوات الإسرائيلية قد أعفتنا من الاعتذار بعد ذلك، إذ تسببت في عدد أكبر من الضحايا، في كل الأحوال.

وقال السيد لانكري، أيضا،

(تكلم بالإنكليزية)

''ليست هناك دولة على وجه الأرض يمكن أن تتغاضى عن مثل هذه الهجمات العنيفة التي تهدد أرواح مواطنيها، ولا ترد بالمثل''.

(تكلم بالعربية)

فمن هم هؤلاء المواطنين؟ وماذا يفعلون في الأرض الفلسطينية؟ ولماذا يوجد المستعمرون هناك في انتهاك لاتفاقية جنيف، وللعديد من قرارات مجلس الأمن؟ لماذا لا ينتهي الاحتلال؟ هذا هو الموضوع، يا سيد لانكري. هذا هو الموضوع، يا قادة إسرائيل. إنه الاحتلال. الاحتلال لشعب بأكمله، وهو ما يجب أن ينتهي.

أما عن طبيعة ما قامت به إسرائيل، فيقول السيد لانكري

(تكلم بالإنكليزية)

''لقد رد الجنود الإسرائيليون بأسلوب محسوب، مع اتخاذ كافة الاحتياطات تلافيا لسقوط خسائر في الأرواح. والمزاعم عن استخدام إسرائيل للقوة بشكل مفرط في تلك المصادمات، لا أساس لها تماما''.

(تكلم بالعربية)

وأدعوكم للاستماع فحسب إلى ما جاء على لسان المقرر الخاص، السيد جياكوميليي، أمام لجنة حقوق الإنسان في جنيف أمس.

(تكلم بالإنكليزية)

''يبدو أن القوات الإسرائيلية قد استخدمت القوة المفرطة دون تمييز في حالات لم يكن هناك فيها خطر مباشر على أرواحهم''.

(تكلم بالعربية)

كما أنه أنحى باللائمة على المستوطنين الإسرائيليين، وقال إنهم يتصرفون كما لو كانوا

(تكلم بالإنكليزية)

”قوات شبه عسكرية، وأنهم مسؤولون عن خمس وفيات فلسطينية على الأقل“.

(تكلم بالعربية)

وهناك، بطبيعة الحال، العديد من منظمات حقوق الإنسان، وكاميرات التليفزيون؛ وهناك مئات وآلاف ممن شهدوا بأعينهم هذا الإجرام الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني. لو كان هناك محكمة جنائية دولية قائمة اليوم، لوجب عليها محاكمة المسؤولين الإسرائيليين عن هذه الأعمال. عن القتل المتعمد، على الأقل للمواطنين الفلسطينيين.

أما بالنسبة للدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة، والمقولات التي جاءت في الخطاب، يبدو أن السيد لانكري لم يستمع جيدا لما قام به أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وإعلانه الذي كان يعني، عمليا، منع المجلس من العمل. وعلى كل حال، إذا كان هذا العضو الدائم مستعد لتغيير هذا الموقف، فسنكون في غاية السعادة للذهاب إلى مجلس الأمن بما يمكّن المجلس من القيام بواجباته ومسؤولياته في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

أما عن مشروع القرار الذي تعرض له، والحجج التي قدمت فنحن لسنا مستعدين حتى للتعامل معها.

وأخيرا، هناك نقطة لم أشأ أن أوردها في خطابي الأساسي، ولكني مضطر الآن لذلك. فهناك بعض الإشاعات التي صدرت اليوم، عن قيام إسرائيل بخطف عدد من المواطنين الفلسطينيين من مدينة رام الله. فإذا كان هذا الكلام صحيحا، فهو، أولا، يثبت وجود وحدة المستعمرين، ويثبت إجرام هذه الوحدة. ثانيا، سيسبب ذلك تطورا خطيرا للغاية على الأرض، وربما ينطوي على تهديد شامل لما تم التوصل إليه في شرم الشيخ.

أكرر شكرنا لكم سيدي الرئيس، لصبركم على الاستماع لبعض الأمور التي ذكرت اليوم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل رفع هذه الجلسة، أود أن أذكّر الأعضاء بأنه، في بداية جلسة الساعة ١٥/٠٠من يوم الجمعة، يعتزم الأمين العام الإدلاء ببيان عن التطورات التي حدثت مؤخرا بشأن هذا البند. وبعد ذلك تستمع الجمعية إلى بقية المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٠.